حساب تحت الطلب

حساب تحت الطلب هو منتج مصرفي يتميز بالمرونة، إذ يتيح للعميل القيام بعمليات الإيداع الإضافي إلى أمواله أو السحب منها في أي وقت، مع جني العميل في الوقت ذاته لفوائد على أمواله تحتسب بصفة ربع سنوية وفقاً للرصيد اليومي في حساب تحت الطلب العائد له. تضاف قيمة الفائدة إلى حساب العميل كل ربع سنة. يجمع حساب تحت الطلب بين بعض مزايا حسابات التوفير مع بعض مزايا حسابات الوديعة الثابتة، حيث يتيح للعميل مرونة إجراء المعاملات مع فترة إشعار قصيرة. متوفر بالدرهم الإماراتي وعملات رئيسية أخرى.

متطلبات الحدّ الأدنى للرصيد	3,000 درهم أو تحويل الراتب إلى بنك الشارقة، أو 50,000 درهم إذا كان العميل غير مقيم في دولة الإمارات
أبرز الالتزامات/المتطلبات	لمواطني دولة الإمارات/للمقيمين في دولة الإمارات - بطاقة هوية الإمارات أو جواز السفر، على أن يكون ساري المفعول أو لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية - جواز السفر لغير المقيمين في دولة الإمارات - جواز السفر
الرسم الشهري في حالة هبوط الرصيد لما دون الحد الأدنى (أي عدم المحافظة على الحد الأدنى للرصيد في الحساب)	25 درهم إماراتي، و20 دولار أمريكي، و10 جنيه إسترليني، و20 يورو
أسعار الفائدة على الائتمان**	وفقاً للأسعار الواردة في نشرات البنك المعمول بها في حينه (فقط بالنسبة للعملات التالية: الدرهم الإماراتي، الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، واليورو)
الدورة الزمنية لصرف الفوائد	تضاف إلى الحساب بشكل ربع سنوي
الرسوم والتكاليف	يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك
الشروط والأحكام	يرجى الرجوع إلى الصفحة الثانية من هذه النشرة
بطاقة الخصم (ماستركارد)	يقتصر توفير البطاقة مجاناً فقط على الحسابات التي تكون عملتها بالدرهم الإماراتي
تعرّض الحساب و/أو بطاقة الخصم للفقدان أو السرقة أو الاحتيال أو إساءة الاستخدام	يمكن للعميل إيقاف البطاقة فوراً، سواء باستخدام منصة eBOS للتعامل المصرفي عبر الإنترنت، أو باستخدام تطبيق الأجهزة المحمولة، أو عبر إبلاغ البنك بالاتصال على الرقم +971-6-5694411
الحدّ الأقصى للسحب ببطاقة الخصم في اليوم الواحد والمرة الواحدة	السحب النقدي في اليوم الواحد: لغاية 10,000 درهم المشتريات في اليوم الواحد: لغاية 25,000 درهم
السحب النقدي - عبر أجهزة صراف آلي في دولة الإمارات غير عائدة لبنك الشارقة	أربع (4) معاملات مجانية في الشهر الواحد. تُحتَسب على كل معاملة إضافية رسوم قدرها 2 درهم (خاضعة لضريبة القيمة المضافة)
الحد الأقصى للإيداع النقدي في أجهزة الصراف الآلي (في اليوم الواحد/المرة الواحدة)	40,000 درهم
رسوم إغلاق الحساب	100 درهم + ضريبة القيمة المضافة إذا تم إغلاق الحساب خلال أقل من 180 يوماً من تاريخ فتح الحساب
كشف الحساب	يتم إرسال كشف الحساب في كل شهر إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل. يمكن التحقق من المعاملات ومتابعتها بشكل منتظم من خلال منصة eBOS والرسائل النصية القصيرة وعبر أجهزة الصراف الآلي.

** تتحدد أسعار الفائدة (إن وجدت) التي يتم تطبيقها على كل فئة من الحسابات، وعلى كل عملة من العملات، حسب ما يراه البنك وفقاً لتقديره الخاص، كما يحتفظ البنك بالحق في تغيير سعر الفائدة المعمول به. يتولى البنك إبلاغ العميل بتغيير منهجية حساب الأيام والرسوم خلال فترة لا تقل عن 60 يوماً تقويمياً تسبق دخول التغييرات حيز النفاذ.

الشروط والأحكام العامة:

التوقيع
التوقيع الذي أمضاه العميل على استمارة (أو استمارات) فتح الحساب، عندما يكون العميل قد قام بإجراءات فتح الحساب بصورة حضورية شخصية.

وجوب قيام العميل بتحديث بياناته ومستنداته
يتوجب على العميل إبقاء بنك الشارقة ش.م.ع ("البنك") على اطلاع دائم بأي تغيير/تعديل في تفاصيل الاتصال/التواصل الخاصة به، وحالة الإقامة، والتأشيرة، والهوية الإماراتية، وتفاصيل جهة العمل التي يعمل لديها، وذلك عبر إحدى الوسائل التالية: (أ) زيارة أحد فروع البنك، (ب) تسجيل الدخول إلى إحدى منصات eBOS وتحديث تفاصيل العميل، أو (ج) من خلال إرسال رسالة عبر عنوان البريد الإلكتروني العائد للعميل صاحب الحساب المسجّل لدى البنك. في حالة تخلّف العميل عن تقديم البيانات المحدّثة أو المستندات ذات الصلة، فإن البنك يحتفظ بحقه في إيقاف العمل عن حساب العميل (أو حساباته) لحين تلقي البنك للمعلومات المحدّثة أو المستندات المطلوبة.

سياسة الشيكات المرتجعة وإجراءات إبلاغ البنك المركزي (حيثما استدعى الأمر)
في حالة ارتجاع أي شيك صادر (أو شيكات صادرة) عن العميل بسبب عدم كفاية الرصيد، يجوز للبنك إغلاق حساب العميل وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذه الحالة، يتوجب على العميل إرجاع دفاتر الشيكات المتعلقة بالحساب إلى البنك. من الجائز أن يتوجب على البنك الإبلاغ عن بيانات العميل، و/أو بيانات حسابه الذي تعود إليه الشيكات المرتجعة، إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أو غيره من السلطات المعنية الأخرى.

الفوائد، والرسوم، وغيرها من المبالغ
يجوز للبنك احتساب فوائد على أي رصيد مدين وفقاً لسعر الفائدة السائد الذي يتم إخطار العميل به من حين لآخر. يجوز للبنك من حين لآخر إجراء تعديلات على أسعار الفائدة وعلى الرسوم المعمول به لديه مع إخطار العميل كتابياً بتلك التعديلات قبل المدة الواردة في تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بهذا الشأن.

معلومات العميل
في حين يلتزم البنك ببذل كل ما في وسعه للتعامل مع معلومات العميل باعتبارها معلومات سرية، فإن العميل يقرّ ويوافق على قيام البنك بالإفصاح عن معلومات العميل إلى، أو مشاركتها مع، الأطراف التالية:
(أ) فروع البنك، و/أو الشركات التابعة له، و/أو المكاتب التمثيلية و/أو الشركات المرتبطة به و/أو وكلاء البنك؛
(ب) أي طرف ثالث، أينما كان موقعه، يتم انتدابه من قبل البنك و/أو أي جهة مذكورة في البند (أ) أعلاه للتعامل بسرية مع البيانات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر معالجة البيانات وإعداد التحليلات الإحصائية وتحليلات المخاطر؛ أو
(ج) أي محكمة أو هيئة تنظيمية أو سلطة تملك صلاحية البت في الأمر، سواء أكانت صلاحيتها مستمدة من أي قانون أو لائحة أو عملية أو إجراء قانوني ذي صلة يكون البنك (بما في ذلك أي من فروعه أو شركاته التابعة أو مكاتبه التمثيلية أو الشركات التابعة و/أو وكلائه) خاضعاً له.

إغلاق الحسابات
يجوز للبنك، في أي وقت ووفقاً لتقديره الخاص وحسب ما يرتإيه، أن يغلق الحساب المعني (أو الحسابات المعنية) بعد إخطار صاحب العلاقة باعتزام البنك إغلاق ذلك الحساب (أو الحسابات). إذا قرر العميل إغلاق حسابه (أو حساباته) لأي سبب من الأسباب، فإن العميل يقر بموافقته على أن يستخدم البنك عملة الدرهم الإماراتي في إعادة الرصيد المتبقي (أو الأرصدة المتبقية) في أي حساب، كما يقر بموافقته على قيام البنك قبل صرف الرصيد باقتطاع أي رسوم أو أتعاب مترتبة على الحساب (بما في ذلك تكاليف تحويل العملات الأجنبية).

التعويض عن التعرّض للعقوبات
يولي البنك أهمية شديدة لمتطلبات الامتثال، ولطالما كان الالتزام بتلك المتطلبات ركيزة من ركائز نجاح البنك وازدهاره. يلتزم البنك، بما في ذلك جميع كياناته المحلية والكيانات المرتبطة بمجموعته، بضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح ومتطلبات العقوبات المعمول بها في جميع الولايات القضائية التي يمارس فيها البنك أعماله. من هذا المنطلق، فإن البنك يتطلب من عملائه أن يكونوا على نفس القدر من الالتزام بمتطلبات الامتثال والحرص على استيفائها.
- يمتنع البنك عن إجراء أي معاملات، أياً كانت العملة المستخدمة فيها، تنطوي على علاقة مع، أو تتضمن تعاملاً مع، سوريا أو شبه جزيرة القرم أو كوبا أو إيران أو كوريا الشمالية أو أي بلدان أخرى يتم إدراجها من حين لآخر على قوائم العقوبات، المحلية منها أو الدولية.
- لا يسمح البنك بإجراء أي معاملة مع أشخاص أو كيانات أو وسائط تم تصنيفها كأطراف مستهدفة بأي عقوبات من قبل أي جهات تنظيمية، محلية كانت أو دولية.
- يمتنع البنك عن إجراء أي معاملات (بما في ذلك معاملات التصدير والاستيراد) تنطوي على علاقة بأي مواد ذات استخدام مزدوج يمكن تسخيرها لأغراض هجومية، ومنها مثلاً المواد التي يمكن استخدامها في الانتشار النووي، والأسلحة، والذخائر، وما إلى ذلك.
- بموجب السياسات المعمول بها لدى البنك، فإن تقديم البنك للخدمات المصرفية يقتصر حصرياً على عملاء البنك الذين يملكون حسابات مصرفية لدى البنك. تبعاً لذلك، ينصَح العميل بالامتناع عن إجراء أي معاملات في حسابه (أو حساباته) لحساب أي طرف ثالث.

عملاً بالسياسات المعتمدة لدى البنك والتزاماته المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية، يجوز للبنك أن يمتنع عن تقديم خدماته للعميل الذي يتخلف عن الالتزام بالمتطلبات السابق ذكرها.

السرية وأمان المعلومات
يتبع البنك سياسات وضوابط أمنية صارمة لضمان تمتع المعلومات الخاصة بالعملاء المدرجة في أنظمة البنك وأجهزته بالحماية. في السماح لموظفي البنك والجهات المتعاقدة مع البنك بالوصول إلى معلومات العميل، فإن ذلك السماح يقتصر فقط على المعلومات التي يحتاجون إليها لأداء وظائفهم وتقديم الخدمات للعميل. تتوفر لموظفينا والجهات المتعاقدة معنا إمكانية الاطلاع على بيانات العميل التي تكون ضرورية لقيامهم بإنجاز المعاملات الخاصة بالعميل أو الرد على استفساراته. يفرض البنك على جميع موظفيه والجهات المتعاقدة معه احترام خصوصية العميل. للاطلاع على سياسة الخصوصية وبيان الخصوصية المعمول بهما لدى البنك، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني العائد للبنك:
(https://www.bankofsharjah.com/en/contents/view/privacy-statement?keyword=PRIVACY%20STATEMENT)

حقك في الإلغاء
عملاً بموجبات معايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في لائحة تنظيمات حماية المستهلك (الواردة ضمن التعميم رقم 8 لعام 2020)، فإننا نحيطك علماً بأنه يحق لك سحب أو إلغاء طلب فتح الحساب الذي تقدمت به، على أن يكون ذلك خلال فترة أقصاها 5 أيام عمل بدءاً من تاريخ التوقيع على الطلب (وتسمى هذه الفترة "مهلة التريّث"). بعد مرور ستة أيام على تقديمه طلب فتح الحساب (أو بعد مرور يوم واحد على انتهاء فترة التريّث التي تتبع تقديم الطلب)، يتوجب على العميل إخطار البنك برغبته في سحب طلبه أو إلغائه إن كان يرغب في ذلك. وفي حالة تخلّف العميل عن إخطار البنك، فإن طلب فتح الحساب يبقى ساري المفعول ويعتبر العميل قد أكد على رغبته المضي قدماً في فتح الحساب.

خلال مهلة التريّث، يقوم البنك بمنح العميل إمكانية الوصول إلى حسابه أو أي خدمات أخرى متعلقة بالحساب، بشرط استيفاء العميل بشكل مقبول لمتطلبات «اعرف عميلك» والتدقيقات المتعلقة بالامتثال والإجراءات المتبعة لدى البنك.

في حالة اختيار العميل أن يتنازل عن حقه في مهلة التريّث، يتوجب عليه إبلاغ البنك كتابياً و/أو تأكيد اعتزامه التنازل عن ذلك الحق. يتوجب على العميل أن يراعي أن اتخاذه قراراً، خلال مهلة التريّث، بإلغاء أو سحب الطلب الذي قدمه لفتح الحساب، فإنه يكون آنذاك مسؤولاً عن سداد جميع التكاليف والرسوم التي تترتب على أي معاملات تكون قد أجريت بخصوص الحساب على مدى مهلة التريّث ولحين إلغاء طلب فتح الحساب.

إجراء التعديلات على الشروط والأحكام
يجوز للبنك أن يقوم، إلى الحد الذي تسمح به القوانين المعمول بها، بتعديل أو استبدال أو تغيير أو إضافة أو حذف أي شروط وأحكام في أي وقت وفقاً لتقديره الخاص. في حالة اعتزام البنك إجراء أي تغييرات على الشروط والأحكام أو على أي بنود محددة، فسوف يقوم البنك بإخطار العميل بتلك التغييرات قبل 60 يوماً تقويمياً من تاريخ دخول تلك التغييرات حيز النفاذ، وذلك عبر الموقع الإلكتروني العائد للبنك و/أو عبر رسائل البريد الإلكتروني و/أو عبر أي وسائل اتصال أخرى يراها البنك مناسبة.